

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح

فلو صرح الصحابي بالآمر كقوله أمرنا رسول الله - فلا خلاف أنه حجة إلا ما حكاه ابن الصباغ عن داود وبعض المتكلمين أنه لا يكون حجة حتى يصرح بالوجوب لأن منهم من يقول المباح والمندوب مأمور بهما .

ومثال قوله من السنة كذا قول علي بن B من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة . رواه أبو داود وابن الأعرابي والأصح أنه مسند مرفوع وحكى ابن الصباغ عن أبي بكر الصيرفي وأبي الحسن الكرخي وغيرهما أنه يحتمل أن يريد به سنة الخلفاء الراشدين . قال الثالث ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند وإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك كقول جابر بن B كانت اليهود تقول من أتى امراته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله D (نساؤكم حرث لكم) الآية .

فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله - فمعدودة في الموقوفات .

الرابع من قبيل المرفوع الأحاديث التي قيل في إسنادها عند ذكر الصحابي يرفع الحديث أو يبلغ به أو ينميه أو رواية .

مثال ذلك سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية تقاتلون قوما صغار الأعين الحديث .

وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال الناس تبع لقريش الحديث .

فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله - وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحا .

قلت وإذا قال الراوي عن التابعي يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضا مرفوع ولكنه مرفوع مرسل انتهى